مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

انتخابات مجالس المحافظات في العراق لعام 2023: دراسة تحليلية

د. علي سعدي عبد الزهرة

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

انتخابات مجالس المحافظات في العراق لعام 2023: دراسة تحليلية

د. علي سعدي عبد الزهرة*

المقدمة

جرت في العراق الانتخابات المحلية على مستوى المحافظات بموعدها المقرر يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول 2023، وهي رابع انتخابات محلية بعد عام 2005 بعد قطيعة دامت عشر سنوات نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وشهدت تلك الانتخابات مقاطعة قوى سياسية مؤثرة في العملية السياسية كالتيار الصدري وغيرها، مما انعكس على نسبة المشاركة بعد العزوف الشعبي، لاسيما فئة الشباب التي تروج لفكرة عدم جدوى تلك الانتخابات، وأن أصواتهم لا تؤثر على العملية السياسية طالما تستمر المحاصصة السياسية في تحديد الفائزين، إلا أن تلك الانتخابات تميزت بإجرائها في محافظة كركوك للمرة الثانية، بسبب طبيعتها القومية والدينية، مما أسهم في زيادة نسبة المشاركة. ساد العزوف طغت في المحافظات الوسطى والجنوبية. بالمقابل شهدت المحافظات الشمالية والغربية مشاركة مقبولة، وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز القوى التقليدية بأغلبية المقاعد مما يمكنها من تشكيل الحكومات بكل يسر وسهولة، فضلاً عن حصول المحافظين الحاكمين في بعض المحافظات على نتائج تمكنهم من تشكيل الحكومة بشكل فردي، كما أن تلك الانتخابات جرت في ظل أجواء دستورية سلمية.

أولاً: نتائج انتخابات مجالس المحافظات في العراق لعام 2023

أجريت انتخابات مجالس المحافظات في العراق يوم 18 ديسمبر/كانون الأول2023 للتصويت العام، وسبقها بيومين إجراء التصويت الخاص للقوات الأمنية والنازحين. وهي رابع انتخابات محلية تجرى في العراق بعد عام 2003، إذ جرت في (2005- 2013-2009)، وجرت هذه الانتخابات بعد قطيعة دامت عشر سنوات، بعدها أخفقت القوى السياسية في التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم انتخابات جديدة في الموعد المحدد لها في عام 2017.

واستمر الجدل حول هذه القضية حتى عام 2019، الذي شهد تجميد عمل مجالس المحافظات بقرار من مجلس النواب، نتيجة للمطالب الشعبية في ظل الاحتجاجات الواسعة التي

* جامعة النهرين-كلية الحقوق.

شهدها العراق في ذلك العام، لاسيما بعد فشلها في معالجة تطوير البنى التحتية والخدمية، فضلاً عن ضلوعها في قضايا فساد مالية وإدارية، ناهيك عن ضخامة مواردها المالية التي لم يتم استخدامها لصالح تطوير البنى التحتية في المحافظات.

وجرت الانتخابات بمشاركة (134) تحالفاً ومرشحاً، بينما بلغ عدد المرشحين (5898) يتنافسون على (285) مقعداً في عموم البلاد ما عدا إقليم كردستان، منها (10) مقاعد مخصصة للأقليات العرقية والدينية.

وتُعدّ مجالس المحافظات بمثابة السلطة التشريعية والرقابية في كل محافظة، إذ لهذه المجالس المنتخبة الحق في إصدار التشريعات المحلية، بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، من دون أن يتعارض ذلك مع الدستور والقوانين الاتحادية التي تندرج ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات، كما أنها لا تخضع لسيطرة أو إشراف الجهات التنفيذية كالوزارات مما يكسبها القدرة على اتخاذ القرار بصورة منفردة، لكنها تخضع لرقابة مجلس النواب بصورة مباشرة، كما أن للمجالس الحق في رسم السياسة العامة لكل محافظة تابعة لها وتحديد أولوياتها في المجالات كافة، بالتنسيق المتبادل مع الوزارات والجهات المعنية، وفي حالة الخلاف تكون الأولوية لقرار مجلس المحافظة، وتملك هذه المجالس صلاحيات رقابية على جميع أنشطة دوائر الدولة في المحافظة، لضمان حسن أداء عملها، باستثناء المحاكم والوحدات العسكرية والكليات والمعاهد والدوائر التابعة للحكومة.

شهدت هذه الانتخابات المحلية إقبالاً متدنياً، رغم وصولها لنسبة (41%) (ينظر الجدول رقم1) حسب مفوضية الانتخابات لكن هذه النسبة مبنية على أساس الناخب المحدث لبطاقة الناخب البايومتري، وهنالك أكثر من (9) مليون ناخب يحق لهم المشاركة، ولكنهم لم يحدثوا بياناتهم، ما يعني أن نسبة (41% لا تتجاوز 22%) من مجموع الناخبين الكلي، باعتبار أن هنالك (59%) لديهم بطاقة ناخب بايومترية بما يتجاوز (8)مليون ناخب قاطعوا الانتخابات، في مشهد يعكس تراجع الثقة السياسية للجمهور بالانتخابات برمتها وبالأحزاب السياسية، فضلاً عن مجالس المحافظات وطبيعة عملها ومهامها، أي أن من لم يشارك في هذه الانتخابات من مجموع الناخبين تجاوز (17) مليون ناخب، بينما شارك نحو (6 ملايين 600 ألف) ناخب في العملية الانتخابية [1] .

1. أحمد عدنان الميالي، انتخابات مجالس المحافظات.. قراءة في المشاركة والنتائج والمخرجات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 26/12/2023، على الموقع الإلكتروني https://www.mcsr.net/news868.

جدول رقم (1) يوضح عدد المقاعد في المحافظات وعدد المصوتين

المحافظة	عدد المقاعد	عدد الأصوات العام والخاص	النسبة%
الأنبار	16	454,920	57
البصرة	23	603,081	43
القادسية	14	232,818	38
المثنى	12	203,553	45
النجف	15	225,405	32
بابل	18	387,944	40
بغداد– الكرخ	52	564,870	32
بغداد– الرصافة		425,517	21
اربيل (تصويت خاص)	لا يوجد تصويت عام في إقليم كردستان، فقط التصويت الخاص الذي يشمل النازحين والقوات الأمنية		81
دهوك (تصويت خاص)			
السليمانية (تصويت خاص)	67 89		
ديالى	15	443,176	43
ذي قار	18	296,331	31
صلاح الدين	15	423,706	59
كربلاء	13	229,700	40
كركوك	16	559,221	66

المحافظة	عدد المقاعد	عدد الأصوات العام والخاص	النسبة%
ميسان	14	151,573	29
نينوى	29	906,294	53
واسط	15	255,290	37

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، توزيع الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات2023، دائرة العمليات **وتكنولوجيا المعلومات، النتائج النهائية لانتخابات مجالس المحافظات غير منتظمة بإقليم 2023**.

نلاحظ من الجدول أعلاه، نرى أن محافظة نينوى شهدت أكبر مشاركة في الاقتراع لانتخابات مجالس المحافظات بمقياس عدد السكان، حيث بلغ عدد الناخبين فيها (906,294) ألف ناخب، أما من ناحية مقياس الأكثر نسبة مئوية هي محافظة كركوك (66%) وهي ثاني انتخابات لها تجري في المحافظة بعد عام 2005، أما أقل المحافظات مشاركة في الانتخابات، هي محافظة ميسان.

وجاءت نتائج الانتخابات بفوز القوى التقليدية بأغلبية المقاعد (ينظر الجدول رقم 2و3)، وسط مقاطعة التيار الصدري وبعض الأحزاب السياسية وكذلك غياب بعض التشرينين، فضلاً عن العزوف الشعبي لهذا الانتخابات نتيجة عدم إيمانهم بجدوى هذه الانتخابات.

جدول رقم (2) يوضح عدد مقاعد الكيانات على حسب المحافظات العراقية

المحافظة	الكيان	المقاعد	الكيان	المقاعد	الكيان	المقاعد	الكيان	المقاعد	الكيان	المقاعد
الأنبار	تقدم	6	الأنبار هويتنا	3	تحالف قمم	2	السيادة	2	أحزاب متفرقة	3
البصرة	تصميم	12	تحالف نبني	5	ائتلاف دولة القانون	3	أحزاب متفرقة	3	–	–
القادسية	تحالف نبني	4	ائتلاف دولة القانون	3	تحالف قيم المدني	3	تحالف قوى الدولة الوطنية	2	أحزاب متفرقة	2
المثنى	ائتلاف دولة القانون	3	تحالف قوى الدولة الوطنية	3	تحالف نبني	3	ابشر ياعراق	2	جمهور المثنى	1
النجف	تحالف نبني	3	ائتلاف دولة القانون	3	حركة الوفاء العراقية	2	تحالف قوى الدولة الوطنية	2	أحزاب متفرقة	5
بابل	تحالف نبني	4	ائتلاف دولة القانون	3	تحالف قوى الدولة الوطنية	3	إشراقة كانون	2	أحزاب متفرقة	6
بغداد	ائتلاف دولة القانون	9	تحالف نبني	9	تقدم	8	تحالف قوى الدولة الوطنية	5	أحزاب متفرقة	21
ديالى	تحالف ديالتنا الوطني	4	تقدم	3	السيادة	3	استحقاق ديالى	2	أحزاب متفرقة	3
ذي قار	تحالف نبني	5	ائتلاف دولة القانون	4	تحالف قوى الدولة الوطنية	2	الماكنة	2	أحزاب متفرقة	5

صلاح الدين	الجماهير الوطنية	5	تحالف الإطار الوطني	2	العزم المدني	2	تقدم	2	أحزاب متفرقة	4
كربلاء	ابداع كربلاء	7	ائتلاف دولة القانون	2	تحالف نبني	2	ابشر ياعراق	1	تحالف قوى الدولة الوطنية	1
كركوك	كركوك هويتنا واردتنا	5	التحالف العربي في كركوك	3	جبهة تركمان العراق الموحد	2	القيادة	2	أحزاب متفرقة	4
ميسان	تحالف نبني	6	ائتلاف دولة القانون	3	تحالف قوى الدولة الوطنية	3	تجمع أجيال	1	مرشح	1
نينوى	نينوى لأهلها	5	الحزب الديمقراطي **الكردستاني**	4	تحالف العقد الوطني	3	السيادة	2	أحزاب متفرقة	15
واسط	واسط أجمل	7	ائتلاف دولة القانون	2	تحالف نبني	2	أحزاب متفرقة	3	مرشح	1

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، توزيع الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات2023، دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات، النتائج النهائية لانتخابات مجالس المحافظات غير منتظمة بإقليم 2023.

جدول رقم (3) يوضح عدد المقاعد الأحزاب السياسية على مستوى العراق

الحزب أو الكيان	المقاعد	الحزب أو الكيان	عدد المقاعد	الحزب أو الكيان	المقاعد
تحالف نبني	43	تحالف عزم العراق	7	إشراقة كانون	5
ائتلاف دولة القانون	35	الحسم الوطني	8	تحالف قيم المدني	6
تحالف قوى الدولة الوطنية	24	ابشر ياعراق	9	كركوك قوتنا وإرادتنا	5
تقدم	21	إبداع كربلاء	7	ائتلاف الأساس العراقي	6
السيادة	13	واسط أجمل	7	نينوى لأهلها	5
تصميم	12	**الحزب الديمقراطي الكردستاني**	6	الجماهير الوطنية	5
تحالف ديالتنا الوطني	4	**التحالف العربي في كركوك**	3	تحالف العقد الوطني	3
الأنبار هويتنا	3	الاقليات	10	أحزاب متفرقة	38

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، توزيع الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات2023، دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات، النتائج النهائية لانتخابات مجالس المحافظات غير منتظمة بإقليم 2023.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2و3) من هيمنة الأحزاب التقليدية على أغلبية المقاعد في مجالس الانتخابات، إذ تمكنت قائمة تحالف نبني بزعامة السيد (هادي العامري) بحصولها على (43) مقعداً على مستوى العراق، وهيمنها على المراكز الأولى في المحافظات (القادسية- النجف- بابل- ذي قار- ميسان)، وتمكنت قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة السيد (نوري المالكي) بحصولها على (35) مقعداً وهيمنتها على المركز الأول في المحافظات (بغداد- المثنى).

في حين تمكن تحالف قوى الدولة الوطنية بحصولها على (23) مقعداً، أما قائمة تقدم بزعامة (محمد الحلبوسي) تمكنت من حصولها على (21) مقعداً وحصولها على المركز الأول في محافظة الأنبار، وتمكنت قائمة تحالف تصميم الذي يقوده (أسعد العيداني) في محافظة البصرة من حصولها على المركز الأول بـ(12) مقعداً، وحقق الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة (بافل الطالباني) في محافظة كركوك عبر قائمة كركوك قوتنا وإرادتنا على (5) مقاعد من أصل (16) مقعد، متجاوزاً الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لم يحصل إلا على مقعدين.

وقد شارك لأول مرة في هذه الانتخابات عدد من القوى الناشئة والجديدة التي أفرزت إلى الساحة السياسية بعد حراك تشرين 2019، مثل تحالف قيم المدني وهو خليط من القوى السياسية المدنية وإشراقة كانون والمدار، وتحالف الأساس العراقي برئاسة السيد (محسن المندلاوي) القريب من الإطار التنسيقي وقوى أخرى تتباين من محافظة إلى أخرى، فضلاً عن تصدر المحافظين بقوائم على رأس المحافظة مثل تصميم التابعة لمحافظ البصرة السيد (اسعد العيداني)، وتكتل واسط أجمل التابعة للسيد (محمد جميل المياحي) محافظ واسط، وتحالف إبداع كربلاء التابعة لمحافظ كربلاء السيد (نصيف الخطابي)، إضافة إلى (نينوى لأهلها) الكتلة المدعومة من محافظ الموصل المستقيل السيد (نجم الجبوري)، وغيرها من المحافظات التي تمكن محافظيها من الحصول على المركز الأول.

ثانياً: مجالس المحافظات بين (القبول والرفض– العزوف والمقاطعة)

أثير الكثير من الجدل حول جدوى وجود مجالس المحافظات في العراق التي أصبحت محل تساؤل واستفهام واستهجان من قبل غالبية الشعب العراقي بعد تحول مسار عملها الذي رسمته التشريعات والقوانين إلى مسارات غير قانونية وشاب عملها بالمجمل العديد من المخالفات والتحولات إلى مصادر للفساد المالي والإداري، فمجالس المحافظات تشكلت بنص دستوري وبإقرار قانون لها من قبل مجلس النواب العراقي، عدل في عدد من المرات، آخرها قبل إجراء انتخابات كانون الأول 2023 بعد أن تم حلها إثر احتجاجات شعبية رأت أن عمل مجالس المحافظات تحول إلى عبء على الدولة، وأصبحت حلقة فساد ومنفذاً للأحزاب والكتل السياسية المتحكمة، وفي هذه المرحلة تشهد العملية السياسية من جديد انتخابات مجالس المحافظات والجدوى من عودتها وأهمية المشاركة فيها أو مقاطعتها جدلاً كبيراً ومتصاعداً لاسيما بعد حصول متغيرين أساسيين، فالمتغير الأول يتمثل بمشاركة عدد من القوى المحسوبة على الحراك الاحتجاجي الذي كان أحد أهم

أهدافه إلغاء مجالس المحافظات وإيجاد طرق أخرى لترصين عمل تجربة المحافظين واللامركزية الإدارية، أما المتغير الثاني فيتمثل بمقاطعة التيار الصدري وقوى سياسية واجتماعية أخرى، فيما تظل مواقف الأغلبية الساحقة توصف بالأغلبية الصامتة التي يتسم موقفهم بالرفض تارة لمجمل العملية السياسية والطبقة السياسية الحاكمة أو غير مبالية لما يحصل كونها ترى أن الوضع السياسي هو خارج حسابات مشاركة الشعب في صنع القرار[2].

واجهت تجربة مجالس المحافظات في العراق بعد عام 2003 أزمات في مشروعية الأداء والعمل، وأزمة ثقة المجتمعات المحلية بهذه المؤسسات بشكل عام، كما عانت هذه التجربة من التداخل في الصلاحيات مع الحكومة الاتحادية، ارتهاناً أحياناً واستقلالاً مفرطاً أحياناً أخرى عبر الإفلات من الرقابة والمحاسبة، كما واجهت هذه المجالس أزمات بنيوية بسبب، إما نقص الموارد ومحدودية المسؤوليات وعدم وضوحها، أو العكس تماماً، مما أدى إلى تشظ مفرط بهياكلها وانتظام عملها واستقرارها التنظيمي، مما أسفر عن ضياع القدرة على المراقبة وتحديد المسؤوليات ومعرفة المقصرين ومحاسبتهم ومعرفة حجم الموازنات والتكاليف المالية الضخمة التي هدرتها تلك المجالس، وخلقت هذه الحالة فرصاً كبيرة للفساد، ما أدى إلى فقدان الثقة الشعبية بعمل هذه المجالس وبالنتيجة إلى إنهاء العمل بها من قبل مجلس النواب الأسبق، سبقها عدم إجراء انتخابات منذ عام 2013 في حين لم تُجرَ أي انتخابات محلية فرعية للأقضية والنواحي منذ عام 2004، ما يعني أن تجربة الحكومات والإدارة المحلية في العراق ليست لها فاعلية أو أولوية في بنية النظام السياسي ورؤية القوى السياسية، ولم تمتلك تأثيراً واضحاً وعملياً على الجوانب المحلية والبلدية، بل ارتبطت بشكل كبير بالواقع السياسي من حيث التنافس والنفوذ والسيطرة وجعل هذه المجالس تابعة للقوى السياسية[3].

الفريق الآخر يرى أنه لا يمكن الاستغناء عن تجربة الحكومات المحلية في العراق والاستمرار بتجميد مجالس المحافظات، فهي كيان دستوري وأحد معززات النظام الديمقراطي، أي تنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة، وأن المجالس تمثل حلقة الوصل بين الجماهير والسلطة، سواء كانت المحلية في المحافظة أو المركزية في بغداد.

2. أسعد كاظم شبيب، مجالس المحافظات.. ما يريده المواطن العراقي وما تريده الكتل السياسية؟، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني 17/2/2023، https://www.mcsr.net/news865.

3. أحمد عدنان الميالي، تقييم تجربة مجالس المحافظات في العراق بعد عام 2003، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني 11/12/2023، https://www.mcsr.net/news864.

ويُعد وجود مجالس المحافظات ضرورياً في هذه الجزئية كونها تختص بالاهتمام بأدق التفاصيل الخدمية في المحافظة، وهو ما كان غائباً طيلة السنوات الماضية كون عمل مجلس النواب تشريعياً رقابياً لا علاقة به بالخدمات المحلية، وحتى إن حدث ذلك فإنه يكون على نطاق محدود جداً، بالنتيجة فإن عودة مجالس المحافظات تمثل استعادة هذه الحلقة مهمة عن طريقها يمكن اختبار نجاح التجربة اللامركزية كأحد أشكال ممارسة السلطة في العراق، وهذا يتطلب إجادة الدور السياسي لأن الفائزين هنا سيركزون على الاستحقاقات التي أفرزتها نتائج الانتخابات بالاعتماد على الرأي القائل، إن مجالس المحافظات تمثل حلقة الوصل بين الجماهير والسلطة، وعليه لا بد من الاعتماد على النتائج التي جاءت معبرة عن رغبة الجماهير، وأن مجالس المحافظات معنية بشكل مباشر بمختلف جوانب الحياة التي تحمل طابعاً سياسياً، وما يميز وجود عمل المجالس المحلية هو أنها على تماس مباشر مع المواطنين واهتماماتهم طيلة الوقت، بخلاف المجالس التشريعية التي تكون بعيدة عن هذه التفاصيل، كون عملها ينصرف إلى الرقابة والتشريع، وفي حال إجادة المجالس التعامل بواقعية مع اهتمامات السكان المحليين، فإن ذلك يمكن أن يرسخ عملها، ويدفع الجماهير للتظاهر من أجل استمرارها، وليس من أجل المطالبة بإلغائها كما حدث في السابق، وهذه النظرة ستحقق قدراً من المرونة في تغليب مصلحة المحافظة على أهمية حصول كل الفائزين على استحقاقات في الحكومات المحلية[4].

وبغض النظر عن الموقف من وجود مجالس المحافظات وأهميتها، يبقى الدستور هو الوثيقة العليا الحاكمة، التي أشارت إلى تلك المجالس في المادة (122) منه، حيث يتم منح تلك المجالس أعلى سلطة تشريعية ورقابية في المحافظات، وتمنح الصلاحيات الإدارية الواسعة ويتمخض عنها سلطة محلية، ويمنح الدستور مجالس المحافظات استقلالية مالية واسعة، وأن المشاركة أو المقاطعة هي رأي محترم، فضلاً عن ذلك هو حق دستوري، ولكنها غير ذي جدوى كون الدستور والقانون لم يحدد عتبة للمشاركة، وبالتالي سواء كانت المشاركة واسعة أو ضعيفة سوف يتم اعتمادها والإقرار بمخرجاتها لمدة أربع سنوات قادمة، بمعنى لو كانت هناك نسبة محددة للاعتراف بالانتخابات لكانت المقاطعة ذات جدوى وتأثير ولو أصبحت وسيلة ضغط لتأجيل الانتخابات لغاية التأكد من تحقق الرغبة الشعبية بالمشاركة فضلاً عن ذلك سوف تتم إعادة الانتخابات في حالة عدم تجاوز العتبة المحددة، ولكن الواقع الدستوري والقانوني لم يحدد أي نسبة وبالتالي ليس أمام الناخب إلا المشاركة الواسعة لغرض تحقيق التغيير المنشود سلمياً، واعتمدت انتخابات مجالس المحافظات للعام 2023

4. عبد العزيز عليوي العيساوي، مآلات انتخابات المحافظات.. القدم الأولى لمن يتمكن فن الممكن، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024، ص7.

على قانون رقم (4) لسنة 2023، وهو التعديل الثالث لقانون مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018، وأن التعديل الأخير أضاف معطيات جديدة على طبيعة الانتخابات، لعل من أبرزها اعتماد معادلة الصوت المتحول (سانت ليغو 1.7)، وليس أعلى الأصوات[5].

إن انتخابات مجالس المحافظات شهدت زيادة في معدل العزوف الانتخابي، ويرجع ذلك إلى مقاطعة التيار الصدري وبعض القوى السياسية، بالإضافة إلى المقاطعة الشعبية، خاصة من قبل فئة الشباب المحبطين الذين لم يشاركوا في مراكز الاقتراع نظراً لعدم قناعتهم بإمكانية إحداث تغيير. كما تسببت المحاصصة السياسية والفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، وانعدام الخدمات، وارتفاع حالات الفقر ومعدلات البطالة في تحفيز هذه المقاطعة.

بالإضافة إلى ذلك، عدم قناعة الشباب بالنخبة السياسية الحاكمة كان له تأثير كبير على قرارهم بعدم المشاركة في الانتخابات. وفي هذا السياق، أشارت التقارير إلى أن كبار السن لعبوا دوراً مهماً في نجاح العملية الانتخابية من خلال المشاركة الفعالة في التصويت.

من جهة أخرى، ساهمت إجراء الانتخابات المحلية في كركوك في زيادة نسبة المشاركة، نتيجة لمشاركتها الثانية في الانتخابات المحلية بعد عام 2003.

إن نتائج الانتخابات التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كانت متوقعة، إذ حافظت أغلب القوى التقليدية على وجودها، لاسيما بعد مقاطعة التيار الصدري لهذه الانتخابات، وأن الأمر محسوم لتحالفات الإطار التنسيقي في بغداد، التي حصلت فيها على أكثر من نصف المقاعد مما يمهد الطريق أمامها للحصول على منصب المحافظ أو أي موقع آخر ترغب به، كما حصلت على أغلبية مريحة في محافظات النجف والقادسية وميسان والمثنى وبابل وذي قار. ومن المتوقع أن يكون السيناريو في هذه المحافظات مشابهاً لما سيحدث في بغداد، نتيجة لتوفر الأغلبية المطلوبة لاختيار المحافظين[6]، ولن تكون المسألة معقدة في البصرة وكربلاء وواسط، بل ستشهد استقراراً وسرعة في التشكيل بسبب فوز أحزاب المحافظين فيها وحصولهم على نصف المقاعد أو أقل بقليل ما يجعل وضعهم مريحاً في تشكيل المجالس وانتخاب المحافظ، وتبقى كركوك العقدة الوحيدة

5. طارق عبد الحافظ الزبيدي، قراءة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية لسنة 2023 ومستقبل مخرجاتها، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني 23/12/2023، https://www.mcsr.net/news867.

6. عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص8.

في مخرجات هذه الانتخابات، بسبب التنوع العرقي والقومي وتقارب النتائج، إذ سيحاول الأكراد إعادة تأكيد نفوذهم في هذه المحافظة، في ظل منافسة المكون العربي والتركماني ولأن الأخيران دخلا في قائمة موحدة، ستزداد العقدة في التوافقات على المنتصف والتموضع في التحالف، كونها خارج التوافقات المسبقة في باقي المحافظات وعدم وجود أكثرية حزبية محددة داخل كل تحالف، أي أن كركوك تمثل معركة إثبات وجود وإعادة بسط نفوذ من خلال القوى الانتخابية والتصويتية لكل جهة أو مكون سياسي عبر هذه الانتخابات، ما يعقد الوضع بشكل أكبر ويؤثر على تشكيل المجلس واختيار المحافظ يؤثر على طبيعة الأداء الإنجازي في هذه المحافظة وضرب استقرارها السياسي[7].

وفي المقابل وعلى جهة التيار السياسي السني أعلن(الحلبوسي) التي حسمت قائمته الانتخابات في الأنبار وتقدمت في بغداد وحققت نتائج نسبية في ديالى وكركوك انفتاحه على جميع القوى السياسية في محافظة بغداد سواء من التيارات السنية الأخرى أو الإطار التنسيقي، وأن التيار السياسي السني منقسم بين اتجاهين أحدهما يمثله تيار تقدم (الحلبوسي) ويتسق في رؤياه السياسية مع تيار السيادة (خميس الخنجر)، أما الثاني فيمثله حزب الجماهير الوطنية بزعامة (أحمد الجبوري) وتحالف العزم بزعامة (مثنى السامرائي) وتحالف الحسم بزعامة وزير الدفاع (ثابت العباسي).

وبالرغم من الحسابات الخاصة لكل من التيارات الثلاثة التي تتعارض أحياناً مع تيار تقدم والسيادة، إلا أن النتائج المتقدمة التي حققها (الحلبوسي) دفع نظرائه في التيارات السنية الأخرى إلى خيار التفاهمات المشتركة بهدف التنسيق في تشكيل مجالس المحافظات، وبصفة عامة فإن كل الكتل الفائزة ستسعى إلى اتفاق مع غيرها من القوى لتوزيع المناصب المحلية، منصبي المحافظ ورئيس المجلس المحلي في كل محافظة على حدة [8].

7. أحمد عدنان الميالي، انتخابات مجالس المحافظات.. قراءة في المشاركة والنتائج والمخرجات، مصدر سبق ذكره.
8. صافيناز محمد أحمد، الانتخابات المحلية في العراق.. قوى الإطار تسيطر على مجالس المحافظات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الالكتروني
https//:acpss.ahram.org.eg/News.21077/aspx.3/1/20234 #،

خاتمة

تعد مجالس المحافظات كياناً دستورياً، وأحد معززات النظام الديمقراطي، وتشكلت بنص دستوري وبإقرار قانون لها من قبل مجلس النواب العراقي، عدل في عدد من المرات، آخرها قبل إجراء انتخابات كانون الأول 2023، وهذه المجالس تمثل حلقة الوصل بين الجماهير والسلطة، سواء كانت المحلية في المحافظة أو المركزية، ويعد وجود مجالس المحافظات ضرورياً كونها تختص في التفاصيل الخدمية في المحافظة، وهو ما كان غائباً طيلة السنوات الماضية كون عمل مجلس النواب تشريعياً رقابياً لا علاقة به بالخدمات المحلية، وحتى إن حدث ذلك فإنه يكون على نطاق محدود جداً، بالنتيجة فإن عودة مجالس المحافظات تمثل استعادة أحد أشكال ممارسة السلطة في العراق، كما أن هذه المجالس تُعد بمثابة السلطة التشريعية والرقابية في كل محافظة، إذ لهذه المجالس المنتخبة الحق في إصدار التشريعات المحلية، بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، من دون أن يتعارض ذلك مع الدستور والقوانين الاتحادية، وبالرغم من أهمية دور المحافظات من الناحية الخدمية إلا أن الفساد المستشري وضعفها في أداء دورها جعل أغلبية المواطنين يرون بأنها حلقة زائدة، لهذا لم تجري انتخابات لهذه المحافظات سوى أربع مرات آخرها نهاية عام 2023، وما رافقها من عزوف انتخابي ومقاطعة من قبل قوى سياسية مؤثرة كالتيار الصدري وغيرها، وجاءت نتائجها بفوز القوى التقليدية وهيمنتها على أغلبية المقاعد مما يمكنها من تشكيل الحكومة بكل يسر وسهولة، فضلاً عن أن تلك الانتخابات جرت في ظل أجواء سلمية ودستورية، لذلك يتوجب على الحكومات المحلية الفائزة وفق الاستحقاق الانتخابي أن تضع في اعتبارها المواطن باعتباره هو الأساس، وأن تركز على الخدمات باعتبارها واجبها الأول والأخير، وكلما كان عمل الحكومة المحلية يصب في مصلحة المواطن كلما تعززت الثقة بالمؤسسات المحلية.